الأمم المتحدة

A/C.2/68/L.38

الجمعية العامة

Distr.: Limited
7 November 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٩ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

إثيوبيا، والأرجنتين، وأرمينيا، وإريتريا، وأستراليا، وإسرائيل، أوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وباراغواي، وبالاو، والبرازيل، وبنما، وبنن، وبوركينا فاسو، وبيرو، وتشاد، وتوغو، وجامايكا، وجزر مارشال، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجورجيا، ورواندا، وزامبيا، وساموا، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسورينام، وسيشيل، وشيلي، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا الاستوائية، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا والكونغو، وكينيا، ومدغشقر، والمكسيك، ومنغوليا، وموزامبيق، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وناورو، والنرويج، ونيجيريا، وهايتي، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان: مشروع قرار

تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٦٦/١٩٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية،

081113 081113 13-55310 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[1] وجدول أعمال القرن الـ ٢١[2] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[3] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[4] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[5]،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[6]،

وإذ تشير إلى المناسبة الخاصة المعقودة في سياق متابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وإلى وثيقتها الختامية[7]،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[8]،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٦٧/٢٢٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي،

وإذ تشير إلى قرارها ٦٤/١٣٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية الذي أعلنت فيه سنة ٢٠١٢ سنة دولية للتعاونيات،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٦/٢٢١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن السنة الدولية للكينوا، ٢٠١٣،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٧) انظر A/68/L.4.

(٨) انظر القرار ٦٠/١.

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٦٦/٢٢٢ بشأن السنة الدولية للزراعة الأُسرّية، ٢٠١٤،

وإذ تشير إلى مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي الذي دعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى عقده في روما في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وإذ تؤكد أهمية تعزيز تقدم التكنولوجيات الزراعية وتطبيقها،

وإذ ترحب بنتائج الدورة (الاستثنائية) الثامنة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي التي عقدت في روما في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢، والتي أيّدت اللجنة خلالها المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني[٩]؛ وبنتائج الدورة التاسعة والثلاثين للجنة، المعقودة في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣[١٠]،

وإذ ترحب أيضا بأعمال الدورة الأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي التي عقدت في روما في الفترة من ٧ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣؛ وإذ تحيط علما بوثيقتها الختامية،

وإذ ترحب كذلك بمبادرة تحدي القضاء على الجوع التي أطلقها الأمين العام في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كرؤية لمستقبلٍ خالٍ من الجوع،

وإذ ترحب بالالتزامات الواردة في البيان المشترك بشأن الأمن الغذائي العالمي الذي اعتمد في لاكويلا، إيطاليا، في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩[١١] والذي ركز على التنمية الزراعية المستدامة،

وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وإلى وثيقته الختامية[١٢]، وإذ تعيد تأكيد التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في حين يساورها القلق إزاء وتيرة التقدم المحرز حتى الآن في تحقيق تلك الأهداف، ولا سيما في أكثر البلدان تخلفا عن الركب،

---

(٩) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة CL 144/9 (C 2013/20)، التذييل دال.

(١٠) المرجع نفسه، الوثيقة C 2013/21.

(١١) متاح على: www.ifad.org/events/g8.

(١٢) انظر القرار ١/٦٥.

وإذ تسلم بما يمكن أن يترتب على الأخذ بالتكنولوجيات الزراعية من أثر مفيد في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، والقضاء على الفقر، وتمكين المرأة وضمان الاستدامة البيئية،

وإذ تحيط علما ببرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠١٢ لصالح أقل البلدان نموا الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا المعقود في اسطنبول، تركيا في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١[١٣]، وإذ تسلم بضرورة مواصلة العمل من أجل الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في برنامج العمل،

وإذ تؤكد الدور الحاسم للمرأة في القطاع الزراعي ومساهمتها في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الفقر في الريف، وإذ تؤكد أن إحراز تقدم ملموس في مجال التنمية الزراعية يستلزم، في جملة أمور، سد الفجوة بين الجنسين وكفالة تكافؤ فرص المرأة في الحصول على التكنولوجيات الزراعية وما يتصل بها من خدمات ومدخلات وعلى جميع الموارد الإنتاجية اللازمة، بما في ذلك حيازة الأراضي وإمكانية الانتفاع من الأراضي ومصائد الأسماك والغابات، فضلا عن التعليم والتدريب والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية والخدمات الصحية والخدمات المالية والوصول إلى الأسواق والمشاركة فيها،

وإذ تقر بدور المجتمع المدني والقطاع الخاص والعمل الذي يقومان به في تعزيز التقدم في البلدان النامية، وفي التشجيع على استخدام التكنولوجيا الزراعية المستدامة وتدريب صغار المزارعين، وبخاصة المرأة الريفية،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة المتزايدة إلى الابتكار في سلاسل الإمداد بالأغذية الزراعية من أجل التصدي للتحديات المطروحة لأسباب عدة منها تغير المناخ ونضوب الموارد الطبيعية وندرتها والتحضر والعولمة، وإذ تعترف بأن البحوث الزراعية والتكنولوجيات الزراعية المستدامة يمكن أن تسهما إسهاما كبيرا في التنمية الزراعية والريفية والاقتصادية وفي تكييف الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، وأن تساعد على تخفيف حدة الآثار السلبية لتغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف،

١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام عن تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية[١٤]؛

---

(١٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصل الثاني.

(١٤) A/68/308.

٢ - **تحث** الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية والجهات المعنية الأخرى على تعزيز الجهود المبذولة لتحسين تطوير التكنولوجيات الزراعية المستدامة المناسبة ونقلها ونشرها بشروط عادلة وشفافة ومتفق عليها إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وبخاصة على الصعيدين الثنائي والإقليمي، وعلى دعم الجهود الوطنية من أجل تشجيع استخدام الخبرات والتكنولوجيات الزراعية المحلية والنهوض بالبحوث في مجال التكنولوجيا الزراعية وإتاحة فرص الحصول على المعارف والمعلومات عن طريق استراتيجيات مناسبة لتوفير الاتصالات من أجل التنمية، وتمكين النساء والرجال والشباب في الريف من زيادة الإنتاجية الزراعية المستدامة والحد من الفاقد بعد الحصاد وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي؛

٣ - **تشجع** الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان النامية، ولا سيما صغار المزارعين وأفراد الأسر المُزارعة، وبخاصة المرأة الريفية والشباب، من أجل تعزيز الإنتاجية والجودة التغذوية للمحاصيل الغذائية والمنتجات الحيوانية، وتشجيع الممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية قبل الحصاد وبعد الحصاد وتعزيز الأمن الغذائي والبرامج والسياسات ذات الصلة بالتغذية التي تراعي الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال الصغار والشباب؛

٤ - **تهيب** بالدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة المعنية والجهات المعنية الأخرى تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في السياسات والمشاريع الزراعية والتركيز على سد الفجوة بين الجنسين لتحقيق تكافؤ فرص حصول المرأة على التكنولوجيات التي توفر العمل والمعلومات والخبرات في مجال التكنولوجيا الزراعية والمعدات، والوصول إلى محافل صنع القرار وما يتصل بذلك من موارد زراعية لضمان مراعاة البرامج والسياسات المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذوي للاحتياجات المحددة للنساء وللعوائق التي تقف في سبيل حصول المرأة على المدخلات والموارد الزراعية؛

٥ - **تشجع** الحكومات على وضع وتنفيذ مشاريع وبرامج للتنمية الزراعية تركز على الشباب، بوسائل منها توفير التدريب والتعليم لهم وبناء قدراتهم من أجل حفز اهتمام الشباب بالزراعة والمشاركة فيها[١٥]؛

٦ - **تدعو** الحكومات والمنظمات الدولية إلى أن تشجع بالتعاون مع التعاونيات والمنظمات التعاونية، حسب الاقتضاء، وبما يتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية نمو التعاونيات الزراعية من خلال تسهيل الحصول على التمويل الميسور واعتماد أساليب الإنتاج

(١٥) انظر تقرير منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية المعنون ''الشباب: مستقبل التعاونيات الزراعية''.

المستدام والاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية والري وتعزيز آليات التسويق والانتفاع من الصكوك المناسبة لإدارة المخاطر، ودعم مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية؛

٧ - **تؤكد** أهمية دعم وتعزيز البحوث في مجال تحسين وتنويع أصناف المحاصيل ونظم البذور ودعم إنشاء النظم الزراعية وممارسات الإدارة المستدامة، مثل الزراعة الحافظة للموارد، ومراقبة أمراض الحيوانات، والمكافحة المتكاملة للآفات، لجعل الزراعة أكثر قدرة على التكيف، وبخاصة جعل المحاصيل والحيوانات التي تربى في المزارع، بما في ذلك الماشية، أكثر تحملا للأمراض والآفات والإجهاد البيئي، بما في ذلك الجفاف وتغير المناخ، وفقا للأنظمة الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة؛

٨ - **تؤكد** ضرورة الحد بقدر كبير من الفاقد من الأغذية بعد الحصاد وغير ذلك من الفاقد الغذائي والهدر عبر جميع حلقات سلسلة الإمدادات الغذائية، بوسائل منها زيادة التشجيع على اتباع ممارسات الحصاد المناسبة وتجهيز المنتجات الغذائية الزراعية وتوفير المرافق المناسبة لتخزين الأغذية وتعبئتها؛

٩ - **تؤكد أيضا** أهمية استخدام الموارد المائية وإدارتها بصورة مستدامة لزيادة الإنتاجية الزراعية وكفالتها، وتدعو إلى بذل المزيد من الجهود لتطوير وتعزيز مرافق الري وتكنولوجيا الاقتصاد في استهلاك المياه؛

١٠ - **تحيط علما** بالمناقشات الجارية بشأن الاستثمارات الزراعية المسؤولة، في إطار عمل اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي؛

١١ - **تشجع** الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمؤسسات العامة والخاصة على إقامة شراكات لدعم الخدمات المالية وخدمات السوق، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات والهياكل الأساسية والإرشاد؛ وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى بذل المزيد من الجهود لإشراك صغار المزارعين، وبخاصة المرأة الريفية، في التخطيط واتخاذ القرارات بشأن إتاحة التكنولوجيا والممارسات الزراعية المستدامة المناسبة بأسعار معقولة؛

١٢ - **تسلم** بالإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كأدوات لتحسين الإنتاجية الزراعية، والممارسات الزراعية وسبل كسب العيش لصغار المزارعين، وتعزيز الأسواق والمؤسسات الزراعية، وتحسين الخدمات الزراعية، وتمكين جماعات المزارعين وربط المزارعين في البلدان النامية بالأسواق الزراعية الإقليمية والعالمية،

وتؤكد الحاجة إلى ضمان حصول المرأة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولا سيما في المناطق الريفية[١٦]؛

١٣ - **تهيب** بالدول الأعضاء جعل التنمية الزراعية المستدامة جزءا لا يتجزأ من سياساتها واستراتيجياتها الوطنية، وتلاحظ الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه في هذا الصدد التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحث الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على إدراج عناصر التكنولوجيا والبحث والتطوير في مجال الزراعة في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز على البحث والتطوير في مجال توفير تكنولوجيا صالحة على الدوام تتوافر فيها مقومات الاستدامة بأسعار معقولة ويسهل على صغار المزارعين، وبخاصة المرأة الريفية، استخدامها ويمكن نشرها بينهم؛

١٤ - **تطلب** إلى منظمات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تشجيع ودعم وتيسير تبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء بشأن سبل زيادة استخدام الممارسات المستدامة للزراعة والإدارة مثل الزراعة الحافظة للموارد، وزيادة قدرة الزراعة على التكيف، وزيادة استخدام التكنولوجيات الزراعية ذات التأثير الإيجابي على كامل سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة، بما في ذلك تكنولوجيا تخزين ونقل المحاصيل بعد حصادها، ولا سيما في الظروف البيئية الصعبة؛

١٥ - **تؤكد** الدور الفعال للتكنولوجيا الزراعية والبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها وتبادل المعلومات والممارسات في تعزيز التنمية المستدامة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتهيب، بالتالي، بالدول الأعضاء دعم البحث والتطوير في مجال الزراعة المستدامة وتشجع الهيئات الدولية المعنية على القيام بذلك، وتدعو في هذا الصدد إلى مواصلة تقديم الدعم لنظام البحوث الزراعية الدولية، بما في ذلك الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية والمنظمات والمبادرات الدولية المعنية الأخرى؛

١٦ - **تدعو** الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى إلى إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية، في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

---

(١٦) انظر تقرير البنك الدولي المعنون ”تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض الزراعة“.